

أصدرت المحكمة الابتدائية بتازة يوم 2021/12/21 وهي ثبت في قضايا النفقة بقسم قضاء الأسرة في جلستها العلنية الحكم الآتي:

نصه:

بين:

عنوانها: ~~.....~~ تازة.

ينوب عنها الأستاذ أحمد بزيط المحامي بهيئة تازة.

وبين:

عنوانه: ~~.....~~ تازة.

مدعى من جهة

مدعى عليه من جهة أخرى

الوقائع

بناء على المقال الافتتاحي للدعوى المسجل بكتابة ضبط هذه المحكمة بتاريخ 2021/06/11 والمعطى من أداء الرسوم القضائية بقوة القانون تعرض فيه المدعى أنها زوجة المدعى عليه ولها منه بنتين، وأنه أمسك عن الإنفاق عليها وعلى ابنتها منذ تاريخ 2020/04/10، والتمست الحكم عليه بإدائه لها لنفقتها بحسب 1000 درهم شهريا، ونفقة البنتين بحسب 700 درهم شهريا لكل واحدة منهما، وتوسعة الأعياد بحساب مبلغ 2000 درهم سنويا ابتداء من تاريخ الإمساك عن الإنفاق إلى سقوط الفرض عنه شرعا وتحمله الصائر، وأرقلت مقالها بما يلي:

- صورة من عقد الزواج مضمن بعدد ~~.....~~ مناش الزواج بتاريخ 2013/09/09 توثيق تازة.

- عقد ازدياد البنيتين.

وبناء على ملتصق النيابة العامة الرامي إلى تطبيق القانون.

وبناء على إدراج القضية بعدة جلسات منها جلسة 2021/12/07، حضرها إذ لطرش عن نائب المدعى، وحضر المدعى عليه الذي أكد بأنه فعلا أمسك عن الإنفاق عن المدعى منذ 2020/04/10، وعن صرح بأنه عاطل عن العمل وأنه كان مجرد ميوم. وبحسب 2021/12/14 حضرها نائب المدعى، وأبلى بصورة من رسم الزواج، وحضر المدعى عليه، وبذلك اعتبرت المحكمة القضية جاهزة فحجزتها للتأمل لجلسة 2021/12/21.

بعد التأمل طبقا للقانونفي الشكل:

حيث قدمت الدعوى مستوفية لكافة شروطها الشكلية المتطلبه قانونا مما يتعين معه التصريح بقبولها شكلا.

في الموضوع:

حيث تهدف المدعىة الحكم على المدعى عليه بإدائه لها لنفقتها وفق الملصق أعلاه. وحيث إن العلاقة الزوجية بين الطرفين قائمة وثابتة بمقتضى عقد الزواج المشار إليه أعلاه. وحيث إن علاقة الأبوة والبنوة بين المدعى عليه والبنتين ~~.....~~ قائمة وثابتة بمقتضى عقد ازديادهما المنلى بهما.

وحيث إن نفقة الزوجة واجبة على زوجها بمجرد البناء ولتبع الحكم بها من تاريخ الإمساك عن الإنفاق، ونفقة الأبناء الصغار والعاجزين عن الكسب على الأب تطبيقا لمقتضيات المواد 194-195-198 من مدونة الأسرة. وحيث إنه طبقا للبنتين 189 و190 من مدونة الأسرة فإن النفقة تشمل الغذاء والكسوة والعلاج وما يعتبر من الضروريات ويراعى في تقديرها التوسط وإلح التزم بالنفقة وحال مستحقها ومستوى الأسعار والعادات والأعراف السائدة. وحيث إن تاريخ الإمساك وواقعة عدم الإنفاق غير متنازع فيهما بعدما أقر المدعى عليه عند الاستماع إليه من طرف المحكمة بجلسة 2021/12/07 بأنه أمسك عن الإنفاق على زوجته منذ تاريخ 2020/04/10.

وحيث إن توسعة الأعياد الدينية (عزدي الفطر والأضحى) بقره العرف والعادة ويعتبر من الضروريات المنصوص عليها في المادة 189 من مدونة الأسرة وليس هناك مانع من الحكم به بملصق، وبذلك خلصت المحكمة إلى الإبتحاج للطلب وتحديد واجب توسعة الأعياد الدينية وفق ما سيرد في منطوق الحكم أدناه. وحيث إنه وأمام غياب ما يثبت الوضعية المالية للمدعى عليه باستثناء عقد الزواج الذي ورد فيه عامل، وما أكدته بجلسة 2021/12/07 بكونه عاطل حاليا عن العمل، ومراعاة للعناصر المذكورة أعلاه فقد ارتأت المحكمة وفق سلطتها التقديرية تحديد النفقة المستحقه للمدعى والبنتين وفق ما سيرد بملصق الحكم.

وحيث إن قضايا النفقة مشمولة بالطلاق المعجل بقوة القانون تطبيقا لمقتضيات الملصق 179 مكرر من قانون المسطرة المدنية.

وحيث إن خاسر الدعوى وتحمل صائرهما.

وتطبيقا للملصق 179/124/32/50/3/1 مكرر من قانون المسطرة المدنية ومدونة الأسرة.

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بجلستها العلنية ابتدائيا وحضوريا بما يلي:

في الشكل:

في الموضوع: بإداء المدعى عليه نفقة المدعىة عن المدة الممتدة من 2020/04/10 إلى 2021/06/10 بحساب مبلغ إجمالي قدره (2500) درهم عن المدة المذكورة.

وبإداء المدعى عليه للمدعىة نفقتها بحسب (350) درهم شهريا، ونفقة البنتين ~~.....~~ بحسب مبلغ (300) ثلاثمائة درهم شهريا لكل واحدة منهما، وتوسعة الأعياد بحساب مبلغ (500) درهم سنويا لهم جميعا، التكال ابتداء من 2021/06/11 مع الإلتزام إلى غاية سقوط الفرض عنه شرعا أو حلول حكم آخر محل هذا الحكم، وشمل الحكم بالطلاق المعجل وتحمل المدعى عليه الصائر.

وبهذا صدر الحكم في اليوم والشهر والسنة أعلاه وكانت الهيئة تتكون من السادة:

السيد:

عز الدين العزولي

وبمساعدة السيد:

رايد القروش

رئيسا

كتبا لضبط

كتبا الضبط

نسخة مطابقة للأصل

08 مارس 2022



أحمد توشرة